



PDF

أطلقها «المركزي» ويضم البرنامج البنوك ومزودي خدمات الدفع والمبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية

برنامج «درع الاحتيال».. خارطة طريق لكشف الاحتيال المالي بالكويت

أحمد مغربي

في ظل تزايد التهديدات الإلكترونية التي تستهدف القطاع المالي، أطلق بنك الكويت المركزي مبادرة إستراتيجية نوعية تحت عنوان «برنامج تسريع مبادرات درع الاحتيال» تستهدف تعزيز قدرات الكشف عن الاحتيال المالي الإلكتروني والوقاية منه قبل وقوعه. وتسعى هذه المبادرة إلى خلق بيئة متطورة تعزز حماية المعاملات المالية وترفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الاحتيال، من خلال إشراك البنوك، ومزودي خدمات الدفع، والمبتكرين في التكنولوجيا المالية، تحت مظلة رقابية موحدة تدفع بعجلة الابتكار نحو حلول أمنية فعالة.

وما يميز هذا البرنامج أنه يفتح أبوابه أمام الشباب الكويتي الطموح من أصحاب الأفكار الابتكارية لطرح حلول تقنية في مجال مكافحة الاحتيال، شريطة ألا يكون المتقدم منتسباً لمؤسسة مالية قائمة، وأن يلتزم بتطوير فكرته ضمن بيئة توجيهية تفاعلية. ومن خلال 5 مراحل متكاملة، تبدأ بتشخيص المشكلات وتحديد المخاطر، مروراً بتطوير النماذج الذكية واختبارها ميدانياً، وانتهاء بحملات توعوية متخصصة، يشكل البرنامج منصة متقدمة للابتكار الأمني الرقمي.

ويتوقع من هذا البرنامج أن يحدث نقلة نوعية في المنظومة المالية الكويتية، عبر تبني حلول متطورة لكشف الاحتيال ومنعه، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية، وزيادة ثقة العملاء في البيئة المصرفية، بما يسهم في ترسيخ دعائم الأمن المالي المستخدم في البلاد. وفي التفاصيل، أكد «المركزي» أن المبادرة تضم البنوك ومزودي خدمات الدفع والمبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية والجهات التنظيمية، بهدف تطوير حلول مبتكرة لحماية المعاملات المالية والعملاء، خصوصاً مع الزيادة المحيطة في الهجمات الاحتيالية، لضمان حماية المستهلك ودعم الامتثال الرقابي وتشجيع الابتكارات التقنية. ويتاح البرنامج للكويتيين من أصحاب الأفكار المتميزة في مجال منع الاحتيال المالي الإلكتروني، بشرط ألا يكون المتقدم تابعاً لمؤسسة مالية قائمة، وأن يتعهد بتعديل وتطوير فكرته من خلال الإرشاد والعمل الجماعي.

مراحل البرنامج

وحول مراحل البرنامج، ذكر «المركزي» أن المشاركين يستكملون البرنامج عبر 5 مراحل متتابعة، تكون كالتالي: المرحلة الأولى: تحديد نطاق الاحتيال المالي الإلكتروني وتشخيص المشكلة من خلال ورش عمل يشرف عليها ممثلو بنك الكويت المركزي والبنوك المعنية والأطراف التنظيمية، لتسليط الضوء على أحدث أساليب الاحتيال وتحليل التحديات الرقابية، وتحديد أبرز المخاطر في الدفعات الرقمية ومعاملات البطاقات والعمليات المصرفية. المرحلة الثانية: تطوير الحلول الابتكارية، تشمل تصميم نماذج متقدمة لكشف الاحتيال المالي الإلكتروني بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المرحلة الثالثة: اختبار هذه الحلول ضمن بيئة تجريبية وضمان توافقها مع المعايير التنظيمية بالتعاون مع الجهات الرقابية المختصة.

المرحلة الرابعة: التطبيق التجريبي للحلول في المؤسسات المالية المشاركة مثل البنوك ومزودي خدمات الدفع.

المرحلة الخامسة: إعداد وتنفيذ حملات توعية متخصصة للتعامل مع الاحتيال المالي الإلكتروني، حيث يعمل المشاركون على تصميم مواد توعوية يتم نشرها ضمن حملة «لنكن على دراية»، مع التركيز على فئات مستهدفة تشمل المستهلكين عامة، وكبار السن، والفئات غير الملمة بالتكنولوجيا، والشباب والجيل الرقمي.

النتائج المتوقعة

يتوقع أن يسهم البرنامج في تحسين قدرات كشف ومنع الاحتيال المالي الإلكتروني داخل القطاع المصرفي وبناء شبكة معلومات متقدمة لتبادل الخبرات بين البنوك والجهات التنظيمية، إلى جانب تعزيز ثقة العملاء ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول الاحتيال المالي الإلكتروني وابتكار أدوات متقدمة تدعم الوقاية والتدخل الفوري.

كيفية التقديم

وذكر أن التقديم سيكون عبر البريد الإلكتروني: Innovationhub@cbk.gov.kw، وتعبئة النموذج بالاسم الكامل والجنسية وتاريخ الميلاد والبريد الإلكتروني ورقم التواصل وعنوان شرح مختصر للفكرة والحلول المقترحة ومراحل التطوير من خلال ذكر التصور والفكرة ونموذج أولي ومنتج أولي قابل للتجربة وأسباب اهتمامك بالانضمام للبرنامج.

إنفاق حكومي متسارع يعيد الزخم لمشاريع البنية التحتية في الكويت

علاء مجيد

كشفت مجلة ميد أن الكويت خصصت ميزانية بقيمة تقارب 6 مليارات دولار لمشاريع في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه والكهرباء والنووي.

وذكرت أن ميزانية الإنفاق الرأسمالي لأكثر من 90 مشروعاً ضمن ميزانية العام المالي 2025-2026، تبلغ نحو 1,7 مليار دينار (ما يعادل 5,7 مليارات دولار).

وأفادت بأن المشاريع التي ستمول من خلال هذه الميزانية تشمل مشاريع سكك حديدية وطرق ومياه وكهرباء، بالإضافة إلى ميناء مبارك الكبير. ووفقاً لبيانات من قاعدة «ميد بروجكتس» الإقليمية لتتبع المشاريع، فقد منحت الكويت العام الماضي عقوداً إنشائية بقيمة تقارب 6 مليارات دولار لمشاريع البنية التحتية شملت أغلب القطاعات.

وانفقت الكويت أكثر من 45 مليار دولار على مشاريع البناء والنقل خلال عامي 2015 و2016 في فترة ارتفاع أسعار النفط. وتتوقع شركة «غلوبال داتا» أن ينمو قطاع البناء في الكويت بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7,1٪ خلال الفترة من 2025 إلى 2028، مدعوماً باستثمارات في الطاقة المتجددة والنقل ومشاريع النفط والغاز، إلى جانب الاستثمارات المرتبطة بخطة التنمية الوطنية «كويت جديدة 2035»، وتحت مظلة هذه الاستراتيجية، تخطط الكويت لاستثمار 350 مليون دينار (حوالي 1,1 مليار دولار) في إنشاء عدة مشاريع رياضية.

ومن المتوقع أن يسجل قطاع البناء السكني نمواً سنوياً قدره 3,8٪ خلال الفترة 2025-2028، مدعوماً بخطة حكومية لإنشاء 65,500 وحدة سكنية بحلول عام 2029 من خلال 5 مشاريع رئيسية. كما يتوقع أن ينمو قطاع بناء البنية التحتية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 14,1٪ خلال الفترة نفسها، بدعم من الخطط الحكومية لتطوير شبكة النقل في الكويت، لاسيما مشاريع الطرق.

البرنامج سيحدث نقلة نوعية في المنظومة المالية عبر تبني حلول متطورة لكشف الاحتيال ومنعه

فرصة للمبتكرين الكويتيين للمساهمة في مكافحة الاحتيال المالي.. والبرنامج عبارة عن 5 مراحل



إعلان توزيع الأرباح النقدية عن النصف الثاني من العام 2024

تعلن شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع - زين أنه قد تم انعقاد الجمعية العامة العادية لعام 2024 للشركة في تمام الساعة 11 من صباح يوم الأربعاء الموافق 16 أبريل 2025 في مقر الشركة، وذلك بنسبة حضور 79.2% من أسهم الشركة وقد تقرّر ما يلي:

أولاً: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25% من رأس المال بواقع 25 فلس للسهم الواحد وذلك عن النصف الثاني من العام 2024، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الأحد الموافق 4 مايو 2025

جدول استحقاقات الأسهم		
التاريخ	اليوم	الحدث
2025/4/29	الثلاثاء	يوم حيازة السهم (آخر يوم تداول للسهم محملاً بالاستحقاقات)
2025/4/30	الأربعاء	أول يوم تداول السهم بدون الاستحقاق
2025/5/4	الأحد	يوم الإستحقاق (تاريخ تحديد المساهمين المسجلين بسجلات الشركة والمستحقين للتوزيعات النقدية)
2025/5/7	الأربعاء	يوم البدء في توزيع الأرباح النقدية

آلية توزيع الأرباح:

- سيتم تحويل الأرباح النقدية إلى الحسابات البنكية للسادة المساهمين المستحقين لها، وذلك للسادة المساهمين المسجلين في خدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح، وذلك اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 7 مايو 2025.
- بالنسبة للسادة المساهمين الذين لم يتمكنوا من التسجيل في خدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح، عليهم مراجعة أي من البنوك المحلية للإشتراك في هذه الخدمة أو من خلال خدماتها الإلكترونية المتاحة للعملاء، وذلك بناءً على التعليمات الصادرة من الشركة الكويتية للمقاصة.

ثانياً: الموافقة على اعتماد سياسة توزيع الأرباح السنوية للشركة بما قيمته 35 فلس للسهم الواحد كحد أدنى لمدة ثلاث سنوات بداية من توزيعات العام 2026.

ثالثاً: الموافقة على إعادة تعيين الدكتور/ رشيد محمد القناعي من مكتب كي بي إم جي القناعي وشركاه كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر 2025.

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة

